دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ
ISSN 1813-7733
المجلد الثالث, ديسمبر 2006م (ص165-172)

حتى" الداخلة على المضارع المنصوب: دراسة نحوية على ضوء القرآن الكريم

د . أ. ص. م. طريق الإسلام*

المقدمة:

"حتى" من إحدى أدوات التي تلعب دورا هاما في النحو العربي فهي من الحروف التي تدخل مرة على الأفعال وتدخل مرة أخرى على الأسماء ومن هنا بدأت المشكلة عند النحويين فقال عنها النحوي الجليل الفراء[1] :"أموت وفي نفسي من (حتى) شيء"[2] ومن أنواعها (حتى) المسبوقة على المضارع المنصوب. وقد وقع الخلاف بين النحاة حولها. وإذا دققنا النظر في هذه الاختلافات لنرى أنها ناتجة من اعتمادهم على قاعدة افتراضية عقلية بحتة أو ما دفعهم إلى التقدير أو التكلف والتعسف دون جدوى . وقد جاء هذا النوع من (حتى) في القرآن الكريم مرات عديدة لو اعتمدوا على هذه الأمثلة القرآنية لتقعيد (حتى) وما يتعلق بها لوجدناهم متفقين على قاعدة دون اللجوء إلى هذه التأويلات والتقديرات التافهة. الآن نود أن نورد هنا أراء هؤلاء النحاة الأجلاء وأدلتهم أولا ثم مناقشتها ورأينا الخاص عنها بالإيجاز وقد قسمنا هذا الموضوع إلى بعض النقاط، فنذكر هنا أولا النقطة المهمة - حسب ما فهموا - وهو ناصب المضارع المنصوب.

ناصب المضارع الذي سبقت عليه (حتى):

(حتى) أداة من الأدوات التي تلعب دورا هاما في الكلام العربي معنى ووظيفة، ولها وظائف تركيبية مختلفة كما لها دلالات عديدة يحددها السياق، وقد تدخل على الأفعال المضارعة المنصوبة. فلنؤكد هذه الظاهرة نقدم بعض أمثلة من القرآن الكريم:

- قوله تعالى : [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] [3]
- قوله تعالى : [لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ...][4]
- قوله تعالى : [فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم][5]

والجدير بالذكر أن عدد هذه الآيات التي فيها سبقت حتى على المضارع المنصوب اثنان وثمانون تقريبا[6] وفي جميعها نرى أن الأفعال المضارعة منصوبة. ولكن النحاة العرب اختلفوا حول ناصبها إذا وقع المضارع بعد (حتى).

آراء النحاة في ناصب المضارع الواقع بعد (حتى):

اختلف النحاة العرب حول ناصب المضارع المسبوق بـ (حتى). فقال فريق منهم: إنه منصوب بـ (حتى) لا بمقدر ولا بغيرها، وقال فريق آخر : إنه منصوب بمقدر دون (حتى). ولكن نستوعب كل ما قيل في هذه المسألة نقسم أقوالهم إلى المذهبين الرئيسين : مذهب البصريين ومذهب الكوفيين.

أولا: رأي النحويين البصريين:

يتلخص رأي البصريين في أن (حتى) الداخلة على الأفعال المضارعة لا تنصب المضارع بنفسها، وإنما تنصبها (أن) المصدرية المقدرة[7] التي تؤول مع ما بعدها بمصدر ويكون هذا مجرورا بـ (حتى). وإنما قدرت (أن) بعد (حتى) ولم تقدر بعد (إذن) و (لن) و (كي)، لأن لهذه الثلاثة وجها واحدا، فلا يقع بعدها إلا الأفعال فقط.

مثل (أن) فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها إياها . وأما (حتى) فهي حرف جار يعمل في الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال. فإذا قدرت (أن) صارت (حتى) عاملة في

* الأستاذ المساعد لقسم الدعوة والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، كوشتيا.

الاسم على أصلها ، لأن (أن) والفعل في تأويل الاسم، وإنما شاع حذف (أن) والنصب بها، لأن (حتى) عوض عنها،[8] وقد صرح ذلك الخليل[9] وسيبويه[10] والأخفش[11] بأنه لا يجوز إظهار (أن) بعدها ، لا في شعر ولا في نثر[12] وإنما قدرت (أن)، ولم يقدر حرف آخر لأن (أن) هي الأصل في العمل لمشابهتها بـ (أن) المشددة من وجهين:

أولا: من جهة اللفظ في الشكل، وإن كان لفظ هذه أقل من تلك ، ولذلك يستقبحون الجمع بينهما، كما يستقبحون الجمع بين الثقلين أي (أن) و (إن).

ثانيا: من جهة المعنى، فـ (أن) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر فهو اسم كما أن (أن) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد.[13] فإذا كانت (إن) تعمل كذلك (أن) أيضا تعمل.

كذلك ذكرت أسباب أخرى لتقدير (أن) بعدها دون غيرها،

- منها ، أن لها قوة التصرف ، لأنها يليها الماضي والمستقبل ، بخلاف أخواتها فإنها لا يليها إلا المستقبل.
- ومنها، أن (أن) ليس هناك معنى في نفسها وما لا معنى له أولى بالتقدير من سائر أخواتها،[14] هذا هو رأي البصريين ، فما دليلهم ؟

دليل النحويين البصريين:

واعتمد البصريون على قاعدة افتراضية عقلية لتأكيد مذهبهم وتأييد رأيهم في هذا الباب، وهي: أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، والعكس صحيح.[15] وقول ابن هشام يؤيد هذا إذ تحدث عن نصب المضارع بـ (أن) المقدرة بعد (حتى). والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) حتما، لا بـ (حتى) نفسها، خلافا للكوفيين ، لأنها قد عملت عمل الجار في الأسماء الجر كقوله تعالى : [حتى مطلع الفجر][16] و (حتى حين) ، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لها عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.[17] فـ (حتى) تجر الاسم في قوله تعالى : [حتى مطلع الفجر][18] مرة وتنصب الفعل، نحو قوله تعالى : [فاصبروا حتى يحكم الله بيننا][19] مرة أخرى، وهذا يخالف طبيعة اللغة العربية.

نعترض على دليلهم هذا بأمرين فنقول :

أولا : أن (أي) تعمل في الاسم والفعل في وقت واحد، نحو : أي رجل تضرب أضرب، فجزمت المضارع، وجرت (الرجل)، فهي عاملة في المضارع والاسم في وقت واحد، فما المانع أن تعمل (حتى) كذلك مرة في الأسماء ومرة في الأفعال ؟

فأجابوا بقولهم : إن الجزم بـ (أي) والجر بها ليسا من جهة واحدة، فجزمت لأنها شرطية ، وجرت لأنها موصولة، و (حتى) ليست كذلك.

ثانيا: (كي) تعمل في الأسماء فتجرها، وتعمل في الأفعال فتنصبها، نحو قوله تعالى : [ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئا]،[20] و(يعلم) منصوب بـ (كي) ، وقول الشاعر:

"إذا أنت لم تنفع فضر، فإنما • يرجى الفتى كيما يضر وينفع"

فالمصدر المؤول مجرور بـ (كي)،[21] فلماذا لا تعمل (حتى) مثل (كي) ؟ فـ (كيما يضر وينفع) أي يرجى الفتى كي الضر والنفع،[22] يعني للضر والنفع. وأما (كي) الناصبة فهي للمصدرية ، فقوله تعالى : [لكيلا يعلم] بمعنى لعدم علم فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة، و (حتى) ليست كذلك أيضا، لأنها للغاية ناصبة وجارة ، فنصبها وجرها من جهة واحدة ، وهذا لا يمكن.[23]

هذا دليل البصريين ، فما وجاهته ؟

مما قدمه البصريون يمكن أن تستنبط منه قاعدتين هامتين:

الأولى : "ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال"، ويترتب على هذه القاعدة أن (حتى) تعمل في الأسماء لاختصاصها بها ، ولا تعمل في الأفعال قط. فإذا دخلت على الأفعال المضارعة المنصوبة يقدر حرف آخر صالح لنصب المضارع ، ويكون حرفا مصدريا حتى يتسنى لـ (حتى) أن تبقى جارة، تجر المصدر المؤول من هذا الحرف المقدر والمضارع المنصوب.

الثانية: "الأصل والفرع"، فـ (أن) فقط هي التي تصلح للتقدير بعد (حتى)، لأنها أصل، ونواصب المضارع الباقية كلها فروع عليها. وسبب هذا في نظرهم أنها مشبهة بـ (أن) المشددة، مع أنه لا صلة بين أصالته (أن) المخففة في النصب ومشابهتها لـ (أن) المشددة.

ولا شك أن كل ما قالوا يقبل المناقشة، فنقول هل هناك صلة بين أصالة (أن) المخففة في نصب المضارع ومشابهتها لـ (أن) المشددة وهل هناك دليل لأنها أصل وأخرى فرع ؟ وهل (أن) المشددة تأتي مقدرة بعد أخواتها لتنصب الأسماء ؟ وليس أمامنا أي جواب مقنع وإنما ما قال هؤلاء النحاة معتمدين على التخمينات والافتراضيات التي لا يقبلها العقل وكذلك القول بأن الحرف المقدر (أن) أصلي بعد (حتى) أو فرعي لا علاقة في الحقيقة له بتحديد ما يقدر بعدها ولهذا نتركها جانبا ولنقف على الأولى. أما الأولى، يعني، "ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال"، فقولهم بذلك غير مسلم به ، لأن المنطق العقلي لا يتحكم في اللغة أبدا ، ومثل هذه القاعدة العقلية الخالصة التي لا توافق واقعا لغويا لا تصلح أن تكون قاعدة سليمة ، فضلا عن أنها تناقض أصلا آخر من أصولهم. فقد دفعهم قولهم هذا إلى تقدير (أن)، فأين نضع إذا قاعدتهم الأخرى القائلة " ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه" ؟.

كذلك ما القيمة التحليلية اللغوية التي يقدمها لنا قول البصريين إن ناصب المضارع بعد (حتى) هو (أن) المقدرة ؟.

كذلك قولهم (أي) تجزم وتجر، و (كي) تنصب وتجر من جهتين مختلفين ، و (حتى) ليست كذلك، لأنها لو جرت اسما ونصبت فعلا لكان ذلك من جهة واحدة، وهي الغائية. هذا القول ليس صحيحا ، لأنها لا تلزم كون جهة واحدة في النصب والجر، فمثلا في قوله تعالى : [تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر، سلام هي حتى مطلع الفجر]،[24] (حتى) الغائية داخلة على الاسم ، لأن ما بعدها نهاية حقيقية لما قبلها ينقض وينقطع المعنى السابق لها بتحقق المعنى اللاحق لها، فبطلوع الفجر ينقطع نزول الملائكة والروح، كما جاء في دراسات لأسلوب القرآن . أو ينقطع السلام كما قال العكبري.[25]

وأما (حتى) في قولنا : "أسلمت لله حتى أدخل الجنة" فليست غائية لأن القول بغائيتها يستلزم الكفر، وقائل المقال لا يقصده ، بل هي تعليلية بمعنى : أسلمت لله كي أدخل الجنة ، فالحاصل أن جرها في الآية ونصبها هنا ليسا من جهة واحدة، وإنما من جهتين مختلفتين. فجرها لأنها غائية ونصبها لأنها تعليلية. ولهذا قولهم غير سليم.

إذا قولهم بوجوب تقدير (أن) بعد (حتى) لاختصاصها بالأسماء ليس صحيحا ، وربما كان هذا سبب أن كثيرا من الكتب تشير إلى أن المضارع منصوب بعد (حتى) دون أي إشارة إلى أنه منصوب بـ (أن) المقدرة.[26]

ثانيا: رأي النحويين الكوفيين:

اتفق الكوفيون جميعا على أن ناصب المضارع المسبوق بـ (حتى) هو (حتى) نفسها ، لا (أن)

المقدرة،[27] ولهذا أجازوا ظهور أن المصدرية بعدها توكيدا لفظيا[28] ويمثلون بمثال صناعي لا نجد له مثيلا في القرآن الكريم وهو : لأسيرن حتى أن أصبح في القادسية. فـ (أن) هنا تأكيد لـ (حتى).

ثم انقسموا فيما بينهم إلى فريقين عند سبب هذا النصب.

1) يقول ثعلب: " إنها تنصب لقيامها مقام (أن)".[29]
2) من بقي من الكوفيين يرون أن النصب بها بطريق الأصالة.[30]

هذا هو رأي الكوفيين ، فما دليلهم ؟ وما مدى صحته ووجاهته ؟ فلننظر إلى دليلهم أولا ، ثم نرى مدى صحته.

دليل النحويين الكوفيين:

لتأييد مذهبهم قدموا دليلا عقليا ذكره رضي الدين في شرح الكافية إذ قال : "حتى واللامان، أي لام (كي) ولام الجحود تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب، فاللام قامت مقام (كي) فعملت عملها ، وكذا (حتى) التعليلية. وأما إذا كانت بمعنى (إلى) فتعمل عمل (أن)"[31] ومعنى هذا ، أن (حتى) تعمل النصب بنفسها عند الكوفيين بالقياس على اللام إذا ما أفادت التعليل ، وبالقياس على (أن) إذا أفادت الغاية.

مناقشة أدلتهم:

لو رجعنا إلى القاعدة النحوية العامة التي قدمناها عند مناقشة البصريين ، وهي أن " ما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إليه"، فلا شك أن مذهب الكوفيين أسلم وأولى وأقرب إلى الصواب ، ويؤكد هذا اثنتان وثمانون آية قرآنية ، لأن هذه الآيات كلها تكونت من (حتى + فعل مضارع منصوب) أو (حتى + أداة النفي + فعل مضارع منصوب) مثلا :

- قوله تعالى : [ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم من دينكم أن استطاعوا][32]
- قوله تعالى : [فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله][33]
- قوله تعالى : [فقاتلوهم حتى لا تكون فتنة][34]

أليس هذا يدل على إمكانية نصب الفعل المضارع بعد (حتى) دون تقدير (أن) ؟، فلا داعي لهذا التكلف الذي لا يقوم على صحة دليل من واقع التحليل اللغوي، فليس القول بنصب المضارع بعد (حتى) مما يبرره تبسيط النحو أو تحقيق عموميته مثلا. ولكن إذا نظرنا إلى دليلهم، فهو يقبل المناقشة أيضا. فهل كل ما يقوم مقام غيره يقبل حكما واحدا كما قالوا ؟ ، أبدا. فعلى سبيل المثال (حتى) الغائية الناصبة للمضارع، و(إلى) كل منهما يفيد الغائية، ويجوز أن يقوم أحدهما مقام الآخر دونما تغيير للمعنى، نحو قوله تعالى: [ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله][35] يمكن أن تقام (إلى) مقام حتى مع إيقاع (أن) بعدها. فنقول طبعا في غير القرآن-: "إلى أن يبلغ الهدي محله" دون أي تغيير، ومع ذلك فعمل (حتى) يخالف عمل (إلى) : الأولى تنصب والثانية تجر، كما لا يجوز أيضا في بعض الأساليب عند جميع النحاة قيام أحدهما مقام الآخر فيجوز أن يقال: كتبت إلى زيد، ولا يجوز كتبت حتى زيد. فاستدلالهم بأن (حتى) تصلح أن تقوم مقام الناصب ، ومن ثم تنصب مثله ليس استدلالا قاطعا، لأنها قد تقوم مقام الجار ولا تجر، بل تنصب. فعلة نصب المضارع بـ (حتى) لقياسها على (اللام) أو (أن) حسب ما قالوا فهذا غير مقبول لدينا.

يعترض البصريون عليهم بقولهم : "(حتى) تنصب المضارع لقيامها مقام (أن)، و (حتى) بمعنى الغاية ليست بمعنى (أن)، فكيف تحمل على ما ليس بمعناها، ويترتب على هذا الاعتراض سؤال آخر، وهو: هل كل ما يعمل عملا واحدا يلزم معنى واحدا ؟ ، والإجابة : لا ، أبدا ، ولهذا فقد خالف البصريون أنفسهم إذ قالوا : "والأصل من هذه الأربعة (أن) وسائر النواصب محمولة عليها"؛[36] لأن معنى (أن) مختلف تماما عن معنى (لن) فحسب قولهم : (معنى (أن) وما بعدها في تأويل المصدر ... وأما معنى (لن) فهو نقيض سوف)،[37] أي لنفي جملة التسويف فكيف يقولون أن

(لن) حملت على (أن) في العمل ولكل واحدة منها معنى مختلف عن غيرها.

إذاً ثبت بطلان قول المعترضين ، فما يعمل عملا واحدا لا يلزم معنى واحدا. نعم ، في هذه المسألة لا نوافق المعترضين على الكوفيين إلا أننا لا نوافق الكوفيين أيضا إذ قالوا إن (حتى) ناصبة للمضارع لقيامها مقام (أن) أو لأن (حتى) أصل ونوضح ما نقول في رأينا الخاص إن شاء الله.

عند هذه النقطة تكون قد انتهينا من عرض رأي كلا المذهبين البصري والكوفي ، مع أدلته ومناقشته ، وجاء الآن دور الرأي الخاص.

ثالثا: رأينا الخاص:

قضية ناصب المضارع بعد (حتى) قضية عقلية جدلية بحتة يرفضها الواقع اللغوي ، كما لا تؤكدها ظواهر التحليل اللغوي الأخرى ، والصواب الذي تؤيده الآيات القرآنية، أنه إذا وجدنا جملة على نمط (حتى + فعل مضارع منصوب) أو (حتى + لا + فعل مضارع منصوب) يكون المضارع منصوبا بنفسه لا بـ (حتى) كما قال الكوفيون ولا بـ (أن) المقدرة كما قال البصريون[38] لأن اعتراف نصبه بـ (حتى) أو بـ (أن) المقدرة يدفعنا أن نقرر ونتفق بنظرية "العامل والمعمول" ولكن بعد بحث لغوي طويل ثبت أن نظرية العامل والمعمول نظرية عقلية بحتة، وأن علامات الإعراب ليست آثارا حقيقية للعوامل وإنما هي طبيعة اللغة، فالفاعل مرفوع بنفسه ليس من الفعل وكذلك المفعول منصوب بمفعوليته، فالفعل ليس عاملا للفاعل ولا للمفعول لأن فكرة العامل والمعمول دفعت النحاة إلى المشاكل النحوية الكثيرة التي لا مبرر لها أبدا مثل ذكر العامل وحذفه،[39] وتقديم المعمول على العامل، تقدير العامل وغيرها. هذا ما نقول يؤيده ابن أبي مضاء القرطبي[40] إذاً (حتى) ليست ناصبة للمضارع والمضارع المنصوب بعد حتى ليس منصوبا بـ (حتى) ولا بـ (أن) المقدرة وإنما طبيعة اللغة العربية تتطلب على أن الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) يكون منصوبا بالطبع، لا أقل ولا أكثر . لأن القول ما قالوا يدفعنا إلى تعسف وتكلف لا ضرورة لهما. هناك أكثر من ثمانين آية كلها جاءت فيها الأفعال المضارعة المنصوبة المسبوقة عليها (حتى) وقد ذكرنا إياها في حاشية رقم (4). وإليكم بعض الآيات القرآنية أيضا على سبيل المثال:

- قوله تعالى : [ما كان الله لينذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب][41]
- قوله تعالى: [فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت][42]
- قوله تعالى: [فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله][43]
- قوله تعالى: [قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل][44]
- قوله تعالى: [ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية][45]
- قوله تعالى: [... ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم][46]
- قوله تعالى: [وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة][47]

وكذلك قول الكوفيين إن (حتى) تنصب المضارع لقيامها مقام (أن) أو لأنها أصل، كلام عقلي بحت لا يقبله التحليل اللغوي فهل كل حرف يقوم مقام حرف آخر يعمل عمله ؟ فهل هناك دليل يدل على أن (حتى) أصل ؟ فلا نوافق الكوفيين ولا البصريين.

الخاتمة:

بعد وصول هذه الآيات الصريحة لدينا هل نحتاج أن نلجأ إلى كما قال البصريون ذاك التكلف والتعسف والتقدير في قول الله عز وجل لا يقبله العقل ؟ أو إلى التعليلات المرفوضة كما قال الكوفيون ما لا تؤيده أية أية قرآنية ؟ فنقول إن (حتى) لا تنصب المضارع، ليس لأنها أصل وليس لقيامها مقام (أن)، وإنما طبيعة اللغة جعلت الفعل المضارع الواقع بعد حتى منصوبا.

إن القرآن الكريم منهج رباني متكامل من جميع الجهات ، فهو دليل قاطع للتشريع والأحكام كذلك ما

المانع أن يكون أيضا مرجعا أصليا للغة العربية ؟ بل نقول لو جعله النحاة مقياسا وحيدا لتقعيد القواعد العربية لتجنبت القواعد كثيرا من التوتر والاضطراب كما نرى في القواعد أحيانا ففي باب (حتى) الداخلة على المضارع لو اعتمدنا لتقعيدها على الآيات القرآنية وقلنا إن الأفعال المضارعة الواقعة بعد (حتى) تكون بنفسها منصوبة لا بـ (حتى) مباشرة ولا بـ (أن) المقدرة لكانت سهولة ميسورة كذلك أيضا تكون معقولة وبعيدة عن التعسف والتقدير والتكلف. وظاهرة الآيات المذكورة سالفا كلها تؤيد هذه الحقيقة. وكذلك الاعتراف بهذا أو ذاك يدفعنا إلى اعتراف بعض القواعد التي وضعها النحاة وهي غير ثابتة وغير دقيقة بل غير معقولة فعلى سبيل المثال:

1- قولهم- "ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال" مع العلم أن هذه القاعدة ليست صحيحة كما قلنا سابقا.

2- قولهم- "(حتى) تعمل في الأسماء ولا تعمل في المضارع" مع العلم أن هذه القاعدة ليس لها أي دليل، فما المانع أن نقول (حتى) تعمل في المضارع ولا تعمل في الأسماء ؟ .

3- قولهم- "(أن) أصل والأدوات الناصبة الأخرى فرع ولهذا تقدر (أن) بعد (حتى)" مع العلم إذا كان دخول (أن) بعد (حتى) لأنها أصل فلما لا تدخل على (كي) ؟

4- قولهم- "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه" مع العلم أنهم نسوا هذه القاعدة في باب (حتى).

5- قولهم- "كل ما يعمل عملا واحدا يلزم معنى واحد" مع العلم أن هناك أدوات كثيرة تعمل عملا واحدا ولا تدل على معنى واحد.

6- قولهم- "(حتى) تدل على الغائية وهي ناصبة وجارة" مع العلم وهي تدل على الغائية والتعليلية كما ذكرنا سابقا.

بناء على ما قلنا نقول أخيرا (حتى) الداخلة على الفعل المضارع المنصوب ليست ناصبة للمضارع وليست جارة للمصدر المؤول بـ (أن) المقدرة . وإنما في هذه الحالة الفعل المضارع منصوب استجابة لما تتطلبه طبيعة اللغة العربية فهو منصوب لوقوعه بعد (حتى) لا بـ (حتى) ولا بـ (أن) المقدرة بعدها.

المراجع:

1- هو يحيى بن سعيد بن هبة الله الشيباني، أصله من واسط مولده ووفاته ببغداد ومن مؤلفاته (معاني القرآن)، (الجمع والتثنية في القرآن)، و (المذكر والمؤنث) وغيرها وولد في 144هـ وتوفي في 207هـ. الزركلي، خير الدين، *الأعلام*، بيروت: دار العلم للملايين ، (1995م) ج8، ص 145-146.

2- الزبيدي، مرتضى، *تاج العروس*، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ، ج1، ص537.

3- سورة آل عمران: 92.

4- سورة النساء : 43.

5- سورة النساء : 65.

6- والآيات الأخرى بسورة البقرة 55، 102، 109، 120، 187، 191، 193، 196، 214، 217، 221، (فيها اثنتان) 222، 230، 235، سورة العمران 152، 179، 183 سورة النساء 15، 43، 89، 140، سورة المائدة 22، 68، سورة الأنعام 34، 68، 124، 152، سورة الأعراف 40، 87، 95، سورة الأنفال 39، 53، 67، 72، سورة التوبة 6، 24، 29، 43، 115، سورة يونس 88، 97، 99، 109، سورة يوسف 66، 80، 85، سورة الرعد 11، 31، سورة الحجر 99، سورة بني إسرائيل 15، 34، 90، 93، سورة الكهف 60، 70، سورة طه 91، سورة الحج 55، سورة النور 27، 28، 33، 62، سورة الشعراء 201، سورة النمل 32، سورة القصص 23، 55، سورة ص 32، سورة فصلت 20، 53، سورة الزخرف 83، سورة محمد 4، 31، سورة

الحجرات 5، 9، سورة الطور 45، سورة الممتحنة 4، سورة المنافقين 7، سورة الطلاق 6، سورة المعارج 42، سورة البينة 1.

7- العوفي، الدكتور معين بن مساعد، *قضايا الجملة الخبرية* ، بيروت :(الطبعة الأولى، 1983م) ج1، ص223؛ الدماميني، محمد أبو بكر ، *حاشية المغني لابن هشام*، مصر: المطبعة البهية (بدون تاريخ) ج1، ص355؛ ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، *شرح قطر* الندى وبل الصدى، الكويت: مؤسسة دار الكتاب الحديث (بدون تاريخ) ص94.

8- ابن يعيش ، أبو البقاء بن علي، *شرح المفصل* ، بيروت: مطبعة علم الكتب، (بدون تاريخ) ج7، ص19 و 20.

9- هو الخليل بن أحمد الفراهدي البصري، عربي من أزد عمان، ولد سنة مائة للهجرة، وتوفي سنة 175هـ، منشأه ومرياه وحياته في البصرة، وهو من استخرج العروض، وعمل أول كتاب (العين) المشهور الذي يتهيأ ضبط اللغة، وكان أستاذ سيبويه. ياقوت، *معجم الأدباء*،ببيروت-لبنان: مكتبة دار الإحياء، بدون تاريخ) ج11، ص82 .

10- هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه، النحوي من أهل البصرة، سمي بسيبويه لأن وحنتيه كانتا كأنهما تفاح، وويه أي الريح، وكان من أصحاب الخليل بن أحمد، وهو صاحب الكتاب المشهور في النحو المسمى "الكتاب". توفي سنة 180هـ. البغدادي، *تاريخ بغداد*، بيروت: دار الكتاب العربي (بدون تاريخ) ج12، ص195؛ ياقوت، ج11، ص114.

11- هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل، أحد أئمة النحاة البصريين، من تصانيفه : كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط في النحو، كتاب تفسير معاني القرآن، كتاب القوافي، كتاب معاني الشعر، كتاب المقياس، توفي في عام 215هـ، أنظر ياقوت، ج11، ص224-230.

12- ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، *شرح شذور الذهب*، (بدون تاريخ ومكان) ص295؛ السيوطي، *الفرائد الجديدة*، بغداد : وزارة الأوقاف العراقية، 1977م، ص473؛ ومعين العوفي، ج1، ص221.

13- ابن يعيش،أبو البقاء بن علي، ج7، ص20.

14- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، *كتاب أسرار العربية*،بدمشق: مطبعة الترقي، (1957م) ص332.

15- الدماميني، *حاشية المغنى*، ج1، ص255؛ ومعين بن مساعد العوفي، ج1، ص223.

16- سورة القدر : 5.

17- بن هشام الأنصاري،عبد الله جمال الدين ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص94.

18- سورة القدر : 5.

19- سورة الأعراف : 87.

20- سورة الحج : 5.

21- عباس حسن، *النحو الوافي*، الطبعة السادسة، بالقاهرة: الناشر دار المعارف (بدون تاريخ) ج4، ص304.

22- المرجع السابق، ج4، ص304.

23- السجاعي، أحمد شهاب الدين، *حاشية على قطر الندى*، مصر: مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، (بدون تاريخ) ص34.

24- سورة القدر : 5.

25- العكبري، أبو البقاء، *إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات*، الطبعة الأولى، مصر: مكتبة الحلبي، (1921) ج2، ص157.

26- جمال الدين محمد بن مالك، *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، ببغداد: مطبعة العاني ، (سنة 1977م) ص224؛ أبو بكر بن السراج البغدادي، *الأصول في النحو*، بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، (عام 1973م) ج2، ص156؛ الحريري البصري، *شرح ملحة الإعراب*، مصر: الناشر مطبعة الحلبي وأخويه، (بدون تاريخ) ص102؛ عبد الله بن أحمد الفاكهي، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر، بدون تاريخ، ص46.

27- رضي الدين، *شرح الكافية*، ، بيروت، لبنان:مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، (1982م) ج2، ص240؛ عبد المتعال الصعيدي، *النحو الجديد*، مصر: المطبعة النموذجية، (بدون التاريخ) ص165-166؛ ابن هشام ، قطر الندى، ص93؛ الدماميني، ج1، ص255-256.

28- عباس حسن، ج4، ص350؛ موفق الدين ابن يعيش، ج7، ص20.

29- ابن يعيش، ج7، ص20.

30- المرجع السابق، ج7، ص20.

31- رضي الدين، ج2، ص240.

32- سورة البقرة : 217.

33- سورة الحجرات : 9.

34- سورة البقرة : 193.

35- سورة البقرة : 192.

36- ابن يعيش ، ج7، ص15.

37- المصدر السابق، ج7، ص15.

38- وإنما دفعت النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل وهي: "إن كل منصوب لا بد له من ناصب" د. شوقي ضيف، *مدخل على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي* ، مصر ، دار المعارف (بدون التاريخ) ص26.

39- فعلى سبيل المثال اضطروا أن يقدروا في نصب المنادى مثل (يا مجيب الرحمن) أدعو مجيب الرحمن وهذا غير مقبول عقلا لأنهم غيروا الإنشاء إلى الخبر .

40- ابن أبي مضاء القرطبي ،*كتاب الرد على النحاة* ، مصر، دا ر المعارف ، (بدون التاريخ) ص76؛ وابن أبي مضاء هو أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، ولد في 511هـ وتوفي 592هـ، ومن كتبه الرد على النحاة ، المشرق في إصلاح المنطق، تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان . الزركلي ج1، ص14

41- سورة آل عمران: 179.

42- سورة النساء: 15.

43- سورة النساء : 89.

44- سورة المائدة: 68.

45- سورة التوبة : 29.

46- سورة يونس : 97.

47- سورة الأنفال: 39.